

هل حان الوقت لإصلاح شامل لنظام الصرافة في اليمن؟!



علي عبدربه غزال

تشهد اليمن منذ سنوات حالة من الانفلات النقدي والازدواج في السياسة المالية، وهو ما أدى إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني، وفتح الباب واسعاً أمام المضاربات والفوضى في سوق الصرافة. هذه الفوضى باتت لا تهدد الاقتصاد فحسب، بل تمسّ الأمن القومي والاستقرار المجتمعي بشكل مباشر. ومن هنا تبرز ضرورة إعادة النظر في سياسة البنك المركزي اليمني تجاه شركات ومحللات الصرافة، واقتباس التجارب الناجحة من الدول الأخرى، مثل مصر.

تجربة مصر في ضبط التحويلات

مصر واجهت تحديات مشابهة في السابق، لا سيما مع السوق السوداء وانتشار تحويلات العاملين بالخارج عبر قنوات غير رسمية. إلا أن البنك المركزي المصري تعامل مع هذه الظاهرة بسياسة صارمة، قائمة على: توحيد سعر الصرف الرسمي والقضاء على السوق السوداء. تشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية بمنح تسهيلات وحوافز.

فرض رقابة مشددة على محلات الصرافة المخالفة وسحب تراخيص المخالفين.

دعم دور البنوك الوطنية في استقبال التحويلات الخارجية. وقد نجحت هذه السياسات في رفع الاحتياطي النقدي المصري واستعادة السيطرة على سوق الصرف. ماذا لو استلهم الساسة في اليمن هذه التجربة.. لو قرر البنك المركزي اليمني السير في هذا الاتجاه، فإن هناك مسارين محتملين:

المسار الأول.. الدمج والإصلاح

تقييد عدد شركات ومحللات الصرافة، وتحديد صرافة واحدة أو اثنتين فقط في كل محافظة، وفق معايير الكفاءة والالتزام. ربط تلك الصرافات بنظام رقابة إلكتروني مباشر تابع للبنك المركزي، لمتابعة العمليات وتحليلها. فرض غرامات صارمة على المخالفين، تصل حد إلغاء التراخيص، كما هو معمول به في العديد من الدول. **المسار الثاني.. الإغلاق الشامل والاستعاضة بالبنوك** إغلاق جميع شركات الصرافة الخاصة، وتكليف البنوك الرسمية فقط بمهام التحويلات والصرف. إنشاء فروع للبنك المركزي أو بنوك وطنية في جميع المحافظات، لتقديم خدمات الصرف والتحويل. اعتبار هذا الإجراء ضمن خطة أمن قومي، للحد من غسل الأموال، وتمويل الفوضى، والتلاعب بأسعار العملة. التحديات المحتملة: رغم وضوح الرؤية الإصلاحية، فإن التنفيذ لن يكون سهلاً، إذ أن بعض شركات الصرافة أصبحت أدوات سياسية بيد أطراف متنفذة. البنوك اليمنية تعاني من ضعف البنية التحتية وغياب الثقة المجتمعية. شريحة واسعة من الناس تعتمد على الحوالات عبر محلات الصرافة لسهولة الإجراءات وسرعتها. إن تجاهل فوضى سوق الصرافة في اليمن لم يعد مقبولاً، كما أن بقاء الوضع على ما هو عليه يمثل تهديداً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. ولذلك، فإن البنك المركزي اليمني مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بتبني سياسة نقدية صارمة تستفيد من التجارب الإقليمية، وتعيد هيكلة القطاع المالي وفق مبادئ الشفافية والرقابة. ولا شك أن نجاح هذه الخطوة يتطلب دعماً حكومياً ومجتمعياً واسعاً، إضافة إلى تعزيز الثقة بالبنوك وتوسيع خدماتها، لتكون بديلاً موثوقاً عن الصرافات العشوائية.

اختتام ورشة حول برامج الدكتوراه في كلية العلوم الإدارية بجامعة تعز



تعز / خاص:

اختتمت كلية العلوم الإدارية بجامعة تعز أعمال ورشة افتتاح برامج الدكتوراه بالكلية والتي استمرت على مدى يومين بمشاركة نخبة من الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس وخبراء من مختلف التخصصات من جامعة تعز وعدد من الجامعات اليمنية إلى جانب مشاركات نوعية عبر تقنية الزوم من دول السعودية ومصر وبريطانيا. وعبر الأستاذ الدكتور يحيى عبدالغفار حسان عميد الكلية عن شكره وتقديره لجميع المشاركين على ما قدموه من ملاحظات ومداخلات علمية قيّمة أسهمت في إثراء محتوى البرامج خلال جلسات الورشة، مؤكداً أن هذه الفعالية تأتي في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الجامعة ممثلة في الدكتور محمد سعيد الشيمري رئيس الجامعة بتطوير وتحديث البرامج الأكاديمية في مختلف الكليات وفي مقدمتها كلية العلوم الإدارية. كما ثمن الدكتور حسان دعم ومناخبة الدكتور صادق الشيمري نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والدكتور

جمال الرامسي مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة ونائبه الدكتور خالد الكامل ومدير الحसन، الأمين العام للمركز الذين كانوا شركاء فاعلين في مختلف مراحل التحضير والتنفيذ للورشة حتى لحظة الختام. نائب مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بالدور الريادي لكلية العلوم الإدارية معتبراً أنها دائماً ما تخطو خطوات واثقة في مجال ضمان الجودة حيث جسدت قول رئيس الجامعة في حفل الافتتاح بأنها الكلية الأولى تميزاً خلال الفترة الماضية من خلال إنجازها لبرنامج البصمة وتطبيق الاختبارات الإلكترونية وتحديث برامجها الأكاديمية وصولاً إلى الإعداد لافتتاح كافة برامج الدكتوراه. وعبر المشاركون في الورشة عن شكرهم وتقديرهم لقيادة الجامعة والكلية على عقد مثل هذه الفعاليات النوعية التي تمثل منصة علمية لتبادل الخبرات ولبلورة برامج أكاديمية تواكب متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتلبي احتياجات سوق العمل.

افتتاح مكتبة خيرية نوعية بكلية الحقوق في عدن



مشيراً إلى أن هذه المكتبة الخيرية تمثل منبراً للعلم ومصدراً للأمل للعديد من الطلاب الذين يرغبون في مواصلة دراستهم دون عوائق، ناقلاً لجميع تحيات اللواء الركن/أبوبكر حسين سالم، محافظ محافظة أبين، الذي يولي مثل هذه المبادرات اهتماماً خاصاً، ويدعم بشكل متواصل كافة الأنشطة التي تعزز من جودة التعليم العالي. وفي كلمته أوضح الدكتور/محمد صالح محسن عميد كلية الحقوق، أن مشروع المكتبة الخيرية

والدكتور/محمد صالح محسن عميد الكلية، لجهوده الحثيثة وسعيه الدؤوب لخدمة طلابه. من جانبه عبر الأخ/ مهدي محمد الحامد نائب محافظ محافظة أبين، الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة، عن بالغ سعادته بهذه الخطوة النوعية، مؤكداً أن دعم التعليم يمثل أولوية لدى قيادة محافظة أبين، وأن هذه المبادرة تستحق الثناء، كونها تسهل بشكل مباشر على الطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية في الحصول على مراجعهم الدراسية،

عدن / خاص:

دشنت كلية الحقوق بجامعة عدن، أمس المكتبة الخيرية الأولى من نوعها على مستوى كليات الجامعة، والتي تضم 64 كتاباً جامعياً تغطي كافة المساقات الدراسية في المستويات الأربعة، لتكون متاحة مجاناً لخدمة الطلاب المحتاجين.

وفي حفل التدشين أكد الدكتور/الخضر ناصر لصور رئيس جامعة عدن، أن هذه المبادرة تعكس روح المسؤولية المجتمعية لدى قيادة الكلية واهتمامها العميق بطلابها، مشيراً إلى أن كلية الحقوق لطالما كانت سباقة في إطلاق المشاريع النوعية التي تستهدف الارتقاء بالعملية التعليمية ودعم شريحة واسعة من الطلاب.

وقال إن ما تشهده اليوم كلية الحقوق هو صورة مشرفة لتكامل الأدوار بينها والمجتمع في سبيل خدمة الطالب الجامعي، فخرجوها في مواقع رفيعة في مفاصل الدولة المختلفة، وهذا دليل على ما تقدمه هذه الكلية من تعليم نوعي وكادر أكاديمي متميز، مشيراً إلى أن هذه المبادرات تمثل نموذجاً يحتذى به، آملاً أن تعمم في باقي كليات الجامعة، كونها تفتتح الباب أمام الجهات الداعمة ورجال الخير للمساهمة في دعم الطالب الجامعي وتخفيف الأعباء عنه، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، معبراً عن شكره لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل، وعلى رأسهم محافظ محافظة أبين اللواء الركن/ أبوبكر حسين سالم، على دعمه الكبير لهذه المبادرة،

تدشين ترحيل الكتب المدرسية للفصل الدراسي الأول



عدن / خاص:

بنوجهات المدير العام التنفيذي الدكتور فارس زين السقاف، وقيادة مدير فرع المؤسسة العامة لطباعة الكتاب المدرسي / عدن الأستاذ رمزي العطفي والأستاذ محمد داؤود باوزير مدير عام المؤسسة فرع / حضرموت، تواصل المؤسسة العامة لطباعة الكتاب المدرسي مرحلة جديدة من مراحل ترحيل الكتاب المدرسي للفصل الدراسي الأول للخطة الطباعية للعام الدراسي 2025 م.

تأتي هذه العملية في إطار سلسلة العمليات الإنتاجية المستمرة لطباعة الكتاب المدرسي، وذلك وفقاً للعقد المبرم بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسة العامة لطباعة الكتاب المدرسي. خلال عملية الترحيل التي شهدتها فرعاً مطابع الكتاب المدرسي بـعدن والمكلا ، أكد الدكتور فارس السقاف أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وتحظى بدعم كبير من دولة الأستاذ سالم بن بريك رئيس الوزراء حفظه الله مقدماً الشكر الجزيل والعرفان بتلك الجهود والحرص على استمرار دوران عجلة الإنتاج بالمؤسسة بالرغم من كل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. كما قدم شكره لجهود الجبهة التي يقودها معالي وزير التربية والتعليم الأستاذ طارق سالم العكبري للحفاظ على مكتسبات المؤسسة واستمراريتها في العمل كصرح وطني يخدم الأجيال بمختلف فئاتهم.

وأشار الدكتور فارس السقاف إلى أن عملية إنتاج كتب الفصل الدراسي الأول لاتزال مستمرة بالرغم مما رافقها من تحديات صعبة بذلنا جهود كبيرة بالاشتراك مع مدراء الفروع وجميع القيادات وعمال وعاملات المؤسسة، محاولات لتجاوزها بكفاءة وفاعلية دون انقطاع وفقاً للتعزيزات المالية المتاحة، وتكللت هذه الجهود بترحيل الكتب إلى عدة محافظات على النحو التالي: المؤسسة العامة لطباعة الكتاب المدرسي م / عدن ، بكمية بلغت الدفعة الأولى والثانية: الكتب: (425.696) كتاباً، الشهادات: (1,349,515) شهادة وقد تم ترحيلها إلى إقليم حضرموت، موزعة على النحو التالي: حضرموت الساحل لغتي العربية 5/س: 10,000 كتاب الإیمان 3/ث: 7,920 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 7,920 كتابا الإجمالي: 25,840 كتابا الشهادات 308,137 شهادة ؛ حضرموت الوادي (سيفون) لغتي العربية 5/س: 10,000 كتاب الإیمان 3/ث:

5,280 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 5,280 كتابا الإجمالي: 20,560 كتابا الشهادات: 217,928 شهادة ؛ محافظة مأرب لغتي العربية 5/س: 8,000 كتاب الإیمان 3/ث: 2,640 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 2,640 كتابا الإجمالي: 13,280 كتابا الشهادات: 189,288 شهادة؛ محافظة الجوف الإیمان 3/ث: 2,000 كتاب السيرة النبوية 3/ث: 2,000 كتاب الإجمالي: 4,000 كتابا الشهادات: 18,984 شهادة ؛ محافظة شبوة لغتي العربية 5/س: 10,000 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 5,220 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 5,220 كتابا الإجمالي: 10,440 كتابا الشهادات: 436,948 شهادة 20,440 كتابا ؛ محافظة المهرة لغتي العربية 5/س: 5,000 كتاب الإیمان 3/ث: 3,498 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 3,498 كتابا الإجمالي: 11,996 كتابا الشهادات: 149,754 شهادة؛ محافظة سقطرى لغتي العربية 5/س: 2,000 كتاب الإیمان 3/ث: 1,320 كتابا السيرة النبوية 3/ث: 1,320 كتابا الإجمالي: 4,640 كتابا الشهادات: 28,476 شهادة ترحيل الدفعة الأولى تاريخ 9 يوليو 2025م.

كما دشّن فرع المؤسسة بعدن ترحيل الدفعة الأولى من خطة الجزء الأول في تاريخ 9 يوليو 2025م وبلغت كمية الكتب المرحلة من الدفعة الأولى : 324,940 كتاباً، موزعة كما يلي : حضرموت الساحل التربية الاجتماعية س/ 3 12000 كتاب القرآن الكريم س/ 4 10.000 كتاب العلوم س/ 3 13.000 كتاب الاجاملي 48.000 كتاب ؛ محافظة شبوة التربية الاجتماعية س/ 3 9.000 كتاب القرآن الكريم والتربية الإسلامية س/ 3 9.000 كتاب القرآن الكريم س/ 4 9.000 كتاب العلوم س/ 3 9.000 كتاب الاجاملي 36.000 كتاب حضرموت الوادي (سيفون) التربية الاجتماعية س/ 3 10.000 كتاب القرآن الكريم والتربية الإسلامية س/ 3 10.000 كتاب العلوم س/ 3 10.000 كتاب الاجاملي 40.000 كتاب ؛ محافظة مأرب القرآن الكريم والتربية الإسلامية س/ 3 8.000 كتاب العلوم س/ 3 8.000 كتاب القرآن الكريم س/ 4 8.000 كتاب الاجاملي 32.000 كتاب ؛ محافظة المهرة التربية الاجتماعية س/ 3 7.980 كتابا الإجمالي: 7,980 كتابا الإیمان 3/ث: 7,980 كتابا الإیمان 3/ث:

عدن / خاص:

افتتح نائب وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالله دحان أمس في العاصمة المؤقتة عدن ورشة عمل مراجعة وإقرار برنامج «نباتاً حساناً» لتنشئة الطفل في الألف يوم الأول من عمره والتي ينظمها المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وأكد الدكتور عبدالله دحان أهمية الورشة التي تتناول مرحلة محورية في حياة الطفل تُعد الأساس في اكتسابه السلوك الاجتماعي الإيجابي و مشيراً إلى أن السنوات الأولى من عمر الطفل تشكل حجر الأساس لتطوره العقلي والنفسي والجسدي وهو ما يجعل من هذا البرنامج أداة استراتيجية يجب الاستفادة منها في توجيه برامج التثقيف الصحي في البلاد. وأوضح أن الورشة تمثل منصة وطنية جامعة لعرض وتبادل الخبرات حول محتوى البرنامج وأدوات تنفيذه ومعبراً عن تطلعه إلى أن تسهم مخرجات الورشة في الدفع باتجاه تطبيق فعّال ومتكامل للبرنامج على مستوى المحافظات كافة.

وأشاد نائب الوزير بدور منظمة اليونيسيف وشركاء القطاع الصحي في دعم هذا البرنامج الحيوي وكذا مساهماتهم المستمرة في دعم توجهات وزارة الصحة نحو تحسين المؤشرات الصحية للأطفال والأمهات في اليمن. من جانبه عبر نائب مدير عام المركز الوطني للتثقيف

والإعلام الصحي والسكاني الدكتور صادق الصيادي عن تفاؤله بأن تخرج الورشة بمفاهيم عملية تعزز من الترجمة الفعلية لأهداف البرنامج «نباتاً حساناً» من خلال ترسيخ الرسائل التوعوية الصحيحة المتعلقة بتنشئة الطفل خلال الألف يوم الأولى ودعم جهود العاملين الصحيين في هذا المجال.

وأشار الصيادي إلى أن البرنامج لا يقتصر على البعد الصحي فحسب بل يمثل مدخلا شاملا للتنمية البشرية المستدامة بما ينسجم مع رؤية الوزارة في تحسين صحة المجتمع عبر التركيز على الوقاية والتثقيف والتنشئة السليمة منذ الطفولة المبكرة. بدوره أكد القائم بأعمال مدير مكتب اليونيسيف في عدن الدكتور محي الدين علي أهمية تأسيس جيل من الأطفال الأصحاء عقلياً وجسدياً من خلال الاستثمار المبكر في تنشئتهم وأشار إلى أن المشاركين في الورشة يشكلون نواة البرنامج التنفيذي ومتطلعا ل دوره المحوري في إيصال الرسائل الصحية السليمة إلى الأسر والمجتمعات المحلية. وتأتي الورشة بمشاركة 45 كادراً صحياً من مدراء التثقيف الصحي في عموم المحافظات المحررة بهدف تعزيز المفاهيم المتعلقة بالتنشئة السليمة للطفل في مراحله العمرية الأولى من خلال استعراض مكونات البرنامج وتفصيل الرسائل التوعوية الموجهة حسب الفئات العمرية المختلفة. وقد تخللت الورشة عدد من

تخفيض رسوم المدارس الأهلية بنسبة 15% في مأرب

مأرب / سبأ:

أقرّ اجتماع تربوي موسّع عُقد في محافظة مأرب برئاسة نائب وزير التربية والتعليم علي العباب، تخفيض الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية بالمحافظة بنسبة 15 %، وذلك تماشياً مع التحسن في سعر صرف الريال اليمني، واستجابة للمستجدات الاقتصادية الأخيرة.

وتطرق الاجتماع الذي ضم قيادات مكتب التربية بالمحافظة ومديرية مدينة مأرب، وممثلين عن المدارس الأهلية، إلى واقع التعليم الأهلي، وسبل تطويره وتعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي، بما يتعكس إيجاباً على

جودة العملية التعليمية ومخرجاتها. ودعا نائب الوزير إدارات المدارس الأهلية إلى التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الاقتصادية، وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، من خلال الالتزام بتطبيق قرار التخفيض، ومراعاة الأوضاع المعيشية لأولياء الأمور، في ظل التحديات التي تواجهها الأسر اليمنية.

وأوضح العباب أن القرار يأتي في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين، مؤكداً أن تحسّن سعر الصرف يستوجب على المدارس مراجعة رسومها الدراسية بما يحقق